الأهرام

المصدر : الوسط
التاريخ : ٢٨ نوفمبر ١٩٩٩

لبنان بين اتفاق الهدنة والحرب المفتوحة

بيروت – «الوسط»

اعلان رئيس الحكومة الاسرائيلية ايهود باراك العزم على الانسحاب من جنوب لبنان خلال الأشهر المقبلة باتفاق أو من دون اتفاق، طرح الى جانب تشعباته السياسية والميدانية على مستوى المسارين اللبناني والسوري سؤالين عن مرحلة ما بعد الانسحاب المرجح: الأول يتعلق بدور قوة الأمم المتحدة الموقتة التي جاء بها الى الجنوب القرار ٤٢٥، ويتناول الثاني ماهية النصوص والترتيبات التي ستحكم الوضع على الحدود اللبنانية – الاسرائيلية في الفترة الواقعة بين الانسحاب الاسرائيلي وتاريخ التوصل الى اتفاق السلام الشامل.

ولا تسمح متابعة مواقف المسؤولين اللبنانيين بقراءة واضحة تعطي اجوبة صريحة عن تعبئة الفراغ الذي ستتركه القوات الاسرائيلية المنسحبة، ولا عن آلية تطبيق القرار ٤٢٥ الذي يتمسك به لبنان، ولا عن مصير اتفاقية الهدنة للعام ١٩٤٩، وكذلك عن مهمة «لجنة تفاهم نيسان» المفترض أن تنتهي وظيفتها في حال الانسحاب من طرف واحد، فالرئيس اميل لحود يكرر يومياً أن الكلام الاسرائيلي لن يثني لبنان عن الالتزام بالثوابت المعلنة وهي تلازم المسارين اللبناني والسوري وتحقيق السلام العادل والشامل واستعادة الجولان وضمان حق العودة للاجئين الفلسطينيين. والرئيس سليم الحص قال عن جهوزية الجيش لملء أي فراغ ينجم عن انسحاب اسرائيلي، «ان لبنان يحاذر أن يعطي اسرائيل انطباعاً انها كلما انسحبت من بقعة سينتشر فيها الجيش اللبناني، لأننا في ذلك نبدو وكأننا ندعوها الى الانسحاب من شريط ضيق شمال المنطقة التي تحتلها ليتحول جيشنا حاجزاً بين المقاومة واسرائيل، ونحن لن نمكنها من ذلك».

وبعد زيارة وزير الخارجية الفرنسية هوبير فيدرين الى دمشق وبيروت أخيراً، تهاطلت التعليقات على تأكيد الوزير الفرنسي قرار باراك بالانسحاب، فقد أعلن مصدر حكومي «أن اقتراح الولايات المتحد ارسال السلطات اللبنانية لقوى الأمن اللبنانية وقوات الطوارئ الدولية الى المناطق التي قد تنسحب منها اسرائيل من جانب واحد، يعني أن واشنطن تسعى الى فصل المسارين اللبناني والسوري في مفاوضات السلام». وأكد المصدر ان «من غير الوارد أن تقدم السلطة اللبنانية على نشر القوى الأمنية وقوات الطوارئ في المناطق التي قد تنسحب منها اسرائيل اذا لم يكن هناك اتفاق سلام».

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

مصير القرار ٤٢٥

وتعليقاً على هذه التصريحات قال وزير سابق للخارجية ان تطور الموقف اللبناني خلال السنوات الماضية من «تزامن المسارين» اللبناني والسوري، الى «تلازم هذين المسارين»، الى «تلازم المسار والمصير»، وصولاً الآن الى «تلازم الانسحابين» من الجنوب والجولان يلغي عملياً القرار ٤٢٥ الذي كان رأس حربة الديبلوماسية اللبنانية منذ العام ١٩٧٨. فالكلام «بتلازم الانسحابين» من الجنوب والجولان يربط لبنان والجنوب بالقرارين ٢٤٢ و٣٣٨ الصادرين سنة ١٩٦٧ و١٩٧٣، بينما يعالج القرار ٤٢٥ وضعاً نشأ بفعل احتلال اسرائيل لأراض لبنانية سنة ١٩٧٨، في اطار ميداني وسياسي محدود لا علاقة له باجراءات وترتيبات التسوية الشاملة والتي تعني لبنان من زاوية ملفات اللاجئين والمياه والحدود وتبادل العلاقات. وذكّر الوزير السابق بموقف الرئيس الحص عند انطلاق مؤتمر مدريد سنة ١٩٩١، حيث اعلن في غير مناسبة ان على لبنان أن يرفض الاشتراك في مؤتمر السلام لأنه غير معني من كل القرارات الدولية سوى بالقرار ٤٢٥ وحسب، وهذا ما يناقض التوجهات الرسمية الحالية التي لم تعد تفصل بين احتلال الجنوب والجولان، ولا تفرق بين تلازم السلام الشامل وتلازم الانسحاب.

في ضوء هذا الواقع وبعد عودة البندقية الفلسطينية الى الجنوب وغموض موقف «حزب الله»، من استمرار عمليات المقاومة بعد الانسحاب الاحادي، بشكل يؤدي الى عودة الوضع الى ما كان عليه بين ١٩٦٩ و١٩٧٨، برزت تخوفات من تكرار السيناريو الذي كان بدأ مطلع ١٩٩٨ عندما تبنت الحكومة الاسرائيلية السابقة اقتراح وزير الدفاع اسحق موردخاي بالانسحاب من لبنان بعد الاتفاق على ترتيبات أمنية. يومها جاء الأمين العام للأمم المتحدة كوفي انان الى بيروت وعواصم المنطقة، مستطلعاً، ومتسلحاً بتقرير الأمين العام السابق للمنظمة الدولية كورت فالدهايم حول تنفيذ القرار ٤٢٥، والذي جاء في الفقرة الثامنة منه انه «وبهدف تسهيل مهمة القوة الدولية، خصوصاً في ما يتعلق باجراءات التعجيل في انسحاب القوات الاسرائيلية وما يرتبط بها، قد يكون من الضروري وضع ترتيبات مع اسرائيل ولبنان كتدبير أولي لتطبيق قرار مجلس الأمن».

حيرة القوات الدولية

وإذا كانت مهمة انان قد علّقت السنة الماضية بسبب التطورات الانتخابية في اسرائيل، فإن مسألة الترتيبات ومستقبل ودور القوة الدولية في الجنوب سيعودان الى الواجهة خلال الأسابيع المقبلة بعد التأكد من جدية الطرح الاسرائيلي بالانسحاب، ومن باب مسؤولية الأمم المتحدة ومجلس الأمن عن سلامة ووظيفة الخمسة آلاف عنصر في الجنوب.

ان حيرة القوات الدولية المنتظرة منذ ٢١ عاماً والتي لم تستطع ان تمنع العمليات ضد اسرائيل قبل وبعد ١٩٨٢، ولم تستطع ردع الاجتياح الاسرائيلي الكبير صيف ١٩٨٢ وكل الاجتياحات الأخرى في الثمانينات والتسعينات، نابعة من سلسلة تساؤلات واقعية. فالتصريحات اللبنانية عن عدم رغبة لبنان في نشر قواته الأمنية وقوات الطوارئ في المناطق التي ستنسحب منها اسرائيل كي لا يعيق عمل المقاومة اثارت حيرة مضاعفة، خصوصاً ان أحداً من المسؤولين اللبنانيين لم يفاتح قيادة هذه القوة في ما يجب عمله في حال انسحاب مفاجئ.

فالمعلوم ان الفقرة الثالثة من القرار ٤٢٥ تقول إن «غاية القوة الموقتة التابعة للأمم المتحدة في جنوب لبنان هو التأكد من انسحاب القوات الاسرائيلية واعادة السلام والأمن الدوليين ومساعدة حكومة لبنان على ضمان استعادة سلطتها الفعلية». كذلك ورد في تقرير الأمين العام حول تنفيذ القرار «ان القوة الدولية تقوم بكل ما تستطيع من جهود لمنع تجدد القتال ولضمان عدم استخدام منطقة عملياتها للقيام بأعمال عدائية».

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

الأهرام

والسؤال هو: إذا لم تقبل الحكومة اللبنانية نشر سلطتها الفعلية، فمن تساعد القوة الدولية، وإذا استمرت عمليات المقاومة اللبنانية وغير اللبنانية، فماذا وأي منطقة تضمن هذه القوة من خطر العمليات؟

وتبقى أخيراً مسألة النصوص التي يمكن الرجوع اليها لتفسير الوضع بين لبنان واسرائيل في حال الانسحاب فباستثناء اتفاقية الهدنة، ليس هناك نص أو مرجعية قانونية أخرى على رغم سقوط حالة الهدنة بين لبنان واسرائيل واقعياً، لذلك تتخوف الأوساط الرسمية في بيروت من ترتيبات جديدة تفرضها اما وقائع عسكرية على الأرض أو مقترحات دولية يحملها الأمين العام للأمم المتحدة بدعم أميركي وأوروبي واسرائيلي، والا العودة الى اتفاق الهدنة، خصوصاً ان القرار ٤٢٥ وتقرير الأمين العام يكرّسان بالنص هذه الاتفاقية. اضافة الى ان لبنان لم يلغ حتى الآن اتفاقية الهدنة من طرف واحد، ولم يلغ لجنة الهدنة المشتركة على رغم تجميد أعمالها واجتماعاتها منذ وقت طويل، كما أن مفاوضات جرت في الناقورة سنة ١٩٨٥ بعد الغاء «اتفاق ١٧ أيار» وكانت قاعدتها اتفاقية الهدنة.

فهل يختار لبنان الهدنة أو الحرب المفتوحة حتى التحرير؟ ■

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية